التقرير السنوي
1440-1441هـ
2019م

الهيئة العامة للتجارة الخارجية
Saudi General Authority of Foreign Trade

رؤية VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

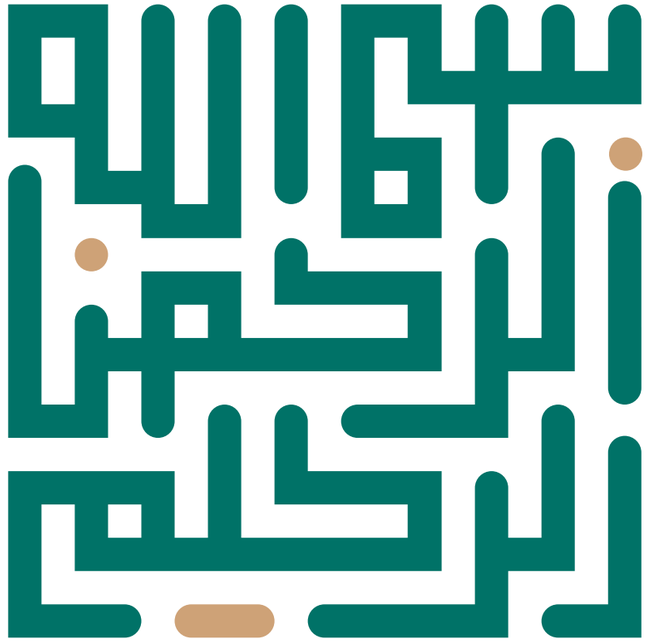

الهيئة العامة للتجارة الخارجية

Saudi General Authority of Foreign Trade

خادم الحرمين الشريفين

الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

صاحب السمو الملكي

الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع

تم إعداد هذا التقرير تحقيقاً للمادة رقم 29 من نظام مجلس الوزراء: "على جميع الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى أن ترفع إلى رئيس مجلس الوزراء خلال تسعين يوماً من بداية كل سنة مالية تقريراً عما حققته من إنجازات مقارنة بما ورد في الخطة العامة للتنمية خلال السنة المالية المنقضية، وما واجهها من صعوبات، وما تراه من مقترحات لحسن سير العمل فيها".

المحتويات

01 كلمة محافظ الهيئة
كلمة معالي محافظ الهيئة العامة للتجارة الخارجية 14

02 إنشاء الهيئة
الأوامر الملكية والأوامر السامية وقرارات مجلس الوزراء الصادرة في شأن إنشاء الهيئة 18
الرؤية والأهداف الاستراتيجية 20
المهام الأساسية للهيئة 21
مجلس إدارة الهيئة 22
الهيكل التنظيمي للهيئة 24

03 الوضع الراهن للتجارة الخارجية للمملكة
الوضع الراهن للتجارة الخارجية للمملكة 28

04 إنجازات ومشاريع الهيئة
العلاقات الدولية والملحقيات التجارية 48
المنظمات والاتفاقيات الدولية 52
المعالجات التجارية 62
الاستراتيجية والدراسات الاقتصادية 66

05 التحديات ومقترحات التطوير
التحديات ومقترحات التطوير 70

معالي الدكتور/ماجد بن عبدالله القصبي

وزير التجارة رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتجارة الخارجية

معالي الأستاذ/عبدالرحمن بن أحمد الحربي
محافظ الهيئة العامة للتجارة الخارجية

كلمة معالي
محافظ الهيئة العامة للتجارة الخارجية

بحمد الله تعالى وتوفيقه، شَهِدَ العام 2019 م دَعْماً كبيراً للتجارة الخارجية بالمملكة من خلال رؤيتها الاستراتيجية، حيث صدرت موافقة القيادة الرشيدة على إنشاء الهيئة العامة للتجارة الخارجية لتعظيم مكاسب المملكة التجارية الدولية، وتنمية العلاقات التجارية مع الشركاء الدوليين، وترسيخ مكانتها التجارية والاستثمارية كمركز إقليمي وعالمي، وتعزيز تواجدها في المنظمات والاتفاقيات والتعهدات الدولية التجارية، وتعزيز اقتصادها الوطني.

ومنذ إطلاقها؛ عملت الهيئة على تمكين القطاع الخاص من المشاركة الفاعلة في التجارة الخارجية، وتفعيل منظومة المفاوضات التجارية في المعاهدات والاتفاقيات التجارية الثنائية والإقليمية والدولية المختلفة ومنها اتفاقيات التجارة الحرة، والدفاع عن مصالحها في قضايا التجارة الدولية، كما عملت الملحقيات التجارية في الخارج جاهدةً لتمكين وتعزيز العلاقات التجارية مع الدول.

وبفضل الله، عملت الهيئة في هذا العام على عدة مبادرات ومشروعات مهمة، منها مشروع النظام السعودي للمعالجات التجارية في التجارة الدولية، حيث يهدف إلى حماية الصناعة في المملكة من الضرر الناتج عن الممارسات الضارة في التجارة الدولية، ودخول اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية حيز النفاذ، ودراسة كافة الاتفاقيات التجارية الثنائية والإقليمية والدولية التي تُعدُّ المملكة طرفاً فيها أو المستهدف إبرامها لتعظيم الاستفادة منها على مستوى القطاعين الحكومي والخاص، وعقد عدد من ورش العمل الموجّهة للقطاع الخاص بهذا الشأن.

كلُّ ذلك ما كان ليتحقّق لولا توفيق المولى عزَّ وجلَّ، ثم الدعم اللامحدود من مقام سيدي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز وسيدي ولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان -حفظهما الله-، كما أتقدم بجزيل الشكر لمعالي وزير التجارة رئيس مجلس الإدارة د. ماجد بن عبدالله القصبي وأعضاء مجلس الإدارة الموقرين، وكافة منسوبي الهيئة على عملهم المستمر في سبيل تحقيق الإنجازات بما يسهم في تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030.

وأضع بين أيديكم التقرير السنوي للهيئة العامة للتجارة الخارجية الذي يلخِّص أبرز الإنجازات خلال العام (1440 - 1441هـ / 2019م) والتي تحقّقت بفضل الله تعالى، ثم بجهود زملائي في الهيئة بمختلف إداراتهم وأعمالهم؛ تنفيذاً لتوجيهات القيادة الرشيدة، وتَعِدُكم بمواصَلة العمل على تعظيم مكاسب المملكة في التجارة الخارجية وحماية صناعاتها ومنتجاتها الوطنية من الممارسات الضارة بالتجارة الدولية، وتعزيز تنافسيتها، وتمكين نفاذها للأسواق الخارجية، وتحقيق مزيدٍ من الإنجازات لتحقيق رؤية المملكة 2030، راجين المولى عز وجل أن يوفقنا ويسدد خطانا لما فيه خير البلاد والعباد.

02

إنشاء الهيئة

الأوامر الملكية وقرارات مجلس الوزراء والأوامر السامية الصادرة بشأن إنشاء الهيئة

صدر قرار مجلس الوزراء رقم (211) بتاريخ 1440/4/25هـ القاضي بإنشاء الهيئة العامة للتجارة الخارجية على النحو الوارد بالقرار، والمتضمن على عدد (10) بنود ومنها ما يلي:

أولاً

تُنشأ هيئة عامة للتجارة الخارجية ذات شخصية اعتبارية تسمى (الهيئة العامة للتجارة الخارجية)، تتمتع بالاستقلال المالي والإداري.

ثانياً

ينقل إلى الهيئة المشار إليها في البند (أولاً) من هذا القرار ما يلي:

- جميع المهمات والأعمال والصلاحيات الموكولة إلى وكالة التجارة الخارجية في وزارة التجارة والاستثمار، وما يتصل بها، وكذلك الإشراف على الملحقيات التجارية في الخارج.
- جميع المهمات والأعمال المتعلقة بالسياسة والاستراتيجية الخارجية ذات الصلة بالتجارة والاستثمار، وتمثيل المملكة في منظمة التجارة العالمية والمحافل الدولية الأخرى، وما يتصل بالعلاقة التجارية الدولية والمفاوضات وتسوية المنازعات المتعلقة بها، وكذلك المعالجات التجارية التي تشمل مكافحة الإغراق والدعم والتدابير الحمائية الوقائية."

الأوامر الملكية:

صدر الأمر الملكي رقم (أ/265) بتاريخ 1440/07/16هـ القاضي بتعيين الأستاذ/ عبدالرحمن بن أحمد الحربي محافظاً للهيئة العامة للتجارة الخارجية بالمرتبة الممتازة.

الأوامر السامية:

- صدر الأمر السامي رقم 40882 بتاريخ 1440/07/21هـ المتضمن الموافقة على مباشرة مجلس الإدارة أعماله بعضوية معالي محافظ الهيئة وممثلي الجهات الحكومية – استثناءً – مع مراعاة النصاب اللازم للانعقاد وفقاً لما ورد في البند (ثالثاً) من قرار مجلس الوزراء رقم (211) سالف الذكر إلى حين اكتمال تشكيل مجلس الإدارة.
- صدر الأمر السامي رقم 52155 بتاريخ 1440/09/15 هـ المتضمن الموافقة على تعيين الأعضاء المستقلين في مجلس إدارة الهيئة العامة للتجارة الخارجية.

الرؤية

تعظيم مكاسب المملكة التجارية الدولية، بما يسهم في تعزيز الاقتصاد الوطني.

الأهداف الاستراتيجية

تمكين النفاذ إلى الأسواق المستهدفة للصادرات غير النفطية والحد من العوائق التي تواجهها.

تعزيز مكاسب المملكة التجارية في المنظمات الدولية، وخاصة منظمة التجارة العالمية، والاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات الصلة.

ترسيخ المكانة التجارية للمملكة كمركز إقليمي وعالمي.

توفير الحماية للمنتجات الوطنية من الممارسات الضارة بالتجارة الدولية.

رفع مساهمة القطاع الخاص في التجارة الخارجية.

متابعة التزامات المملكة بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات الصلة.

تنمية العلاقات التجارية والاستثمارية الدولية للمملكة.

تمكين تحقيق التنوع في التجارة الخارجية في السلع والخدمات.

المهام الرئيسية

حماية المنتجات الوطنية من الممارسات الضارة بالتجارة الدولية، والتي تشمل مكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والوقائية.

التفاوض وإبرام الاتفاقيات التجارية لتمكين النفاذ إلى الأسواق وتعظيم مكاسب المملكة الدولية.

الحد من المعوقات التي تواجه المصدرين والمستثمرين السعوديين في الخارج، وتقديم الخدمات والدعم اللازم من خلال الملحقيات التجارية.

تمثيل المملكة لدى منظمة التجارة العالمية والمنظمات الدولية في الشؤون التجارية الخارجية.

التنسيق مع الجهات الحكومية بشأن تنفيذ التزامات المملكة التجارية والاستثمارية بالاتفاقيات والتعهدات الدولية، وكذلك العمل على التزام تطبيق الدول التزاماتها بالاتفاقيات والتعهدات الدولية.

وضع السياسات التجارية للمملكة بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة والقطاع الخاص.

تعزيز استفادة ومشاركة القطاع الخاص في التجارة الخارجية.

مجلس الإدارة

معالي الدكتور/ماجد بن عبدالله القصبي
وزير التجارة
رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتجارة الخارجية

معالي الأستاذ/عبدالرحمن بن أحمد الحربي
محافظ الهيئة العامة للتجارة الخارجية

معالي المهندس/أسامة بن عبد العزيز الزامل
ممثل وزارة الصناعة والثروة المعدنية

سعادة الأستاذ/عبد العزيز بن متعب الرشيد
ممثل وزارة المالية

سعادة الدكتور/نايف بن عبيد العتيبي
ممثل وزارة الطاقة

سعادة الدكتور/سعد بن عبدالله خليل
ممثل وزارة البيئة والمياه والزراعة

سعادة الدكتور/عبد الرحمن بن مؤيد القرطاس
ممثل وزارة الاقتصاد والتخطيط

سعادة الأستاذ/أحمد بن سليمان العقيل
ممثل وزارة الخارجية

سعادة الدكتور/سامي بن سعد الصقر
ممثل الهيئة العامة للغذاء والدواء

سعادة الدكتور/بدر بن صالح الصقري
ممثل وزارة النقل

سعادة الأستاذ/يوسف بن عبدالله البنيان
عضو مستقل

سعادة الأستاذ/فريد بن سعيد العسلي
عضو مستقل

سعادة الأستاذ/عبد الكريم بن ابراهيم النافع
عضو مستقل

سعادة الأستاذ/عبدالله بن صالح الحقباني
عضو مستقل

قرارات مجلس إدارة الهيئة خلال (مرحلة التأسيس) لعام 2019م

قام مجلس إدارة الهيئة العامة للتجارة الخارجية في العام 2019م بعقد ثلاثة اجتماعات للمجلس وثلاثة اجتماعات للجنة التنفيذية للمجلس تضمنت إصدار عدد من القرارات تهدف إلى وضع الأسس التنظيمية والخطط التنفيذية والمشاريع لتمكين الهيئة من أداء مهماتها وتحقيق التطلعات، وتضمنت أبرز تلك قرارات المجلس الآتي:

- اعتماد مشروع تنظيم الهيئة العامة للتجارة الخارجية والرفع به للمقام السامي الكريم.
- اعتماد الهيكل التنظيمي وتخطيط القوى العاملة للهيئة.
- اعتماد مصفوفة الصلاحيات المالية والإدارية المؤقتة.
- اعتماد مشروع النظام الوطني للمعالجات التجارية في التجارة الدولية والرفع به للمقام السامي الكريم.
- اعتماد هوية الهيئة.
- اعتماد استئجار المقر الرئيس للهيئة.
- اعتماد حوكمة منظومة الفريق التفاوضي السعودي والفرق الفنية المنبثقة منه.
- اعتماد الخطة التنفيذية لحماية المنتجات الوطنية من الممارسات غير العادلة لعام 2019م.
- اعتماد مخرجات دراسة جدوى إبرام اتفاقيات تجارة حرة مع عدد من الدول والتجمعات الاقتصادية (8 دول و4 تكتلات اقتصادية).
- الموافقة على انضمام المملكة للبيانات الوزارية المشتركة والمبادرات والمقترحات في إطار منظمة التجارة العالمية التالية:
  - مبادرة التجارة الإلكترونية.
  - مبادرة تيسير الاستثمار.
  - مبادرة المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.
  - مبادرة القواعد المحلية لتجارة الخدمات.

الهيكل التنظيمي

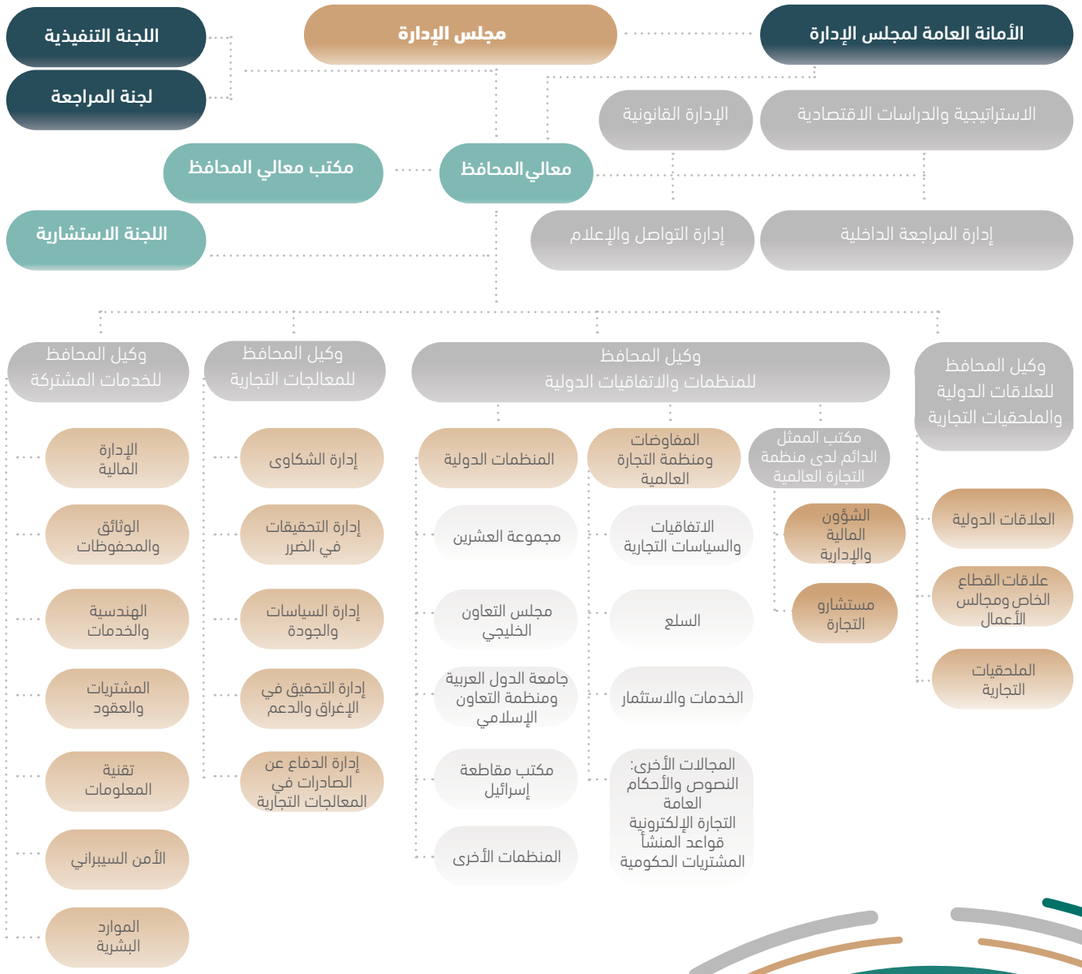

وفيما يلي، بيانات موظفي الهيئة العامة للتجارة الخارجية لعام 2019م

	عدد الموظفين	نسبة الموظفات الإناث	نسبة التوطين
المقر الرئيسي	92	%19	%93
الملحقيات بالخارج	81	%9	%59
إجمالي عدد الموظفين	173		

القوى العاملة وبرامج التدريب والتطوير

في إطار حرص وتوجه الهيئة العامة للتجارة الخارجية لتوفير الأدوات الأساسية لمنسوبيها للقيام بالمهام والأعمال المكلفين بها على أكمل وجه، وأيضاً لتطوير مهاراتهم الفنية والإدارية؛ فقد تم الاتفاق مع مجموعة البنك الدولي (WBG) بالشراكة مع معهد التجارة الدولي (WTI) لانتداب 15 موظفاً لحضور دورات تدريبية متخصصة في مجال القانون التجاري، والاقتصاد، والسياسات التجارية.

03

الوضع الراهن للتجارة الخارجية للمملكة

حجم التجارة والميزان التجاري

الصادرات والواردات والميزان التجاري وحجم التجارة (مليون ريال)				
السنة	الصادرات السلعية	الواردات السلعية	حجم التجارة	الميزان التجاري
2009	721,109	358,290	**1,079,400**	362,819
2010	941,785	400,736	**1,342,521**	541,050
2011	1,367,620	493,449	**1,861,069**	874,171
2012	1,456,502	583,473	**2,039,975**	873,029
2013	1,409,523	630,582	**2,040,106**	778,941
2014	1,284,122	651,876	**1,935,997**	632,246
2015	763,313	655,033	**1,418,346**	108,280
2016	688,423	525,636	**1,214,059**	162,787
2017	831,881	504,447	**1,336,328**	327,435
2018	1,103,900	513,993	**1,617,893**	589,908

حجم التجارة والميزان التجاري (مليار ريال)

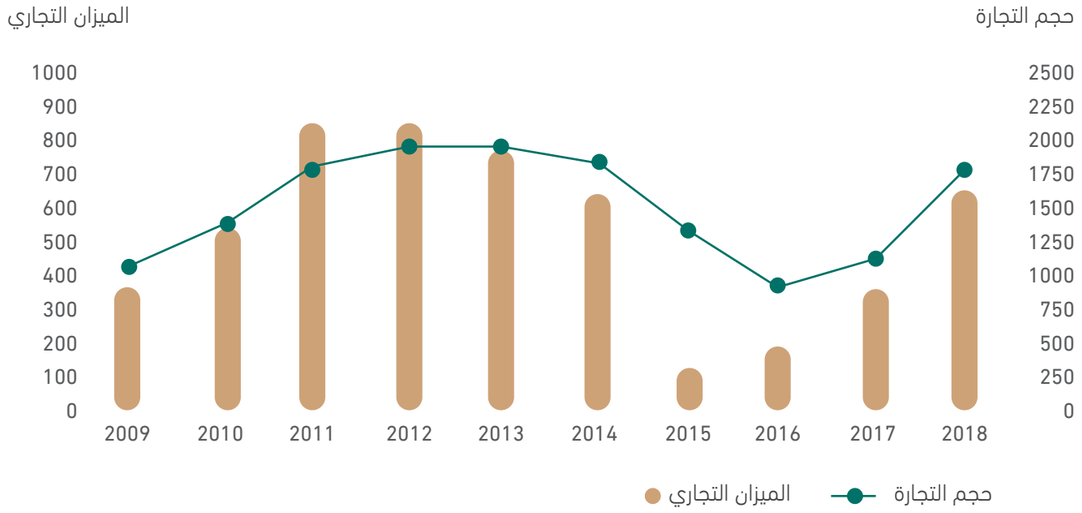

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.
البيانات الإحصائية لعام 2019م قيد المعالجة حالياً لدى الجهات المختصة

نسبة الصادرات غير البترولية للواردات

نسبة الصادرات غير البترولية للواردات					
السنة	الصادرات السلعية غير البترولية		الواردات السلعية		نسبة الصادرات غير البترولية للواردات (%)
	(مليون ريال)	التغير السنوي (%)	(مليون ريال)	التغير السنوي (%)	
2009	109,619	9.9 ▼	358,290	17.0 ▼	30.6
2010	134,610	22.8 ▲	400,736	11.8 ▲	33.6
2011	176,568	31.2 ▲	493,449	23.1 ▲	35.8
2012	190,952	8.1 ▲	583,473	18.2 ▲	32.7
2013	202,443	6.0 ▲	630,582	8.1 ▲	32.1
2014	217,030	7.2 ▲	651,876	3.4 ▲	33.3
2015	189,901	12.5 ▼	655,033	0.5 ▲	29.0
2016	177,694	6.4 ▼	525,636	19.8 ▼	33.8
2017	193,479	8.9 ▲	504,447	4.0 ▼	38.4
2018	235,458	21.7 ▲	513,993	1.9 ▲	45.8

نسبة الصادرات غير البترولية للواردات

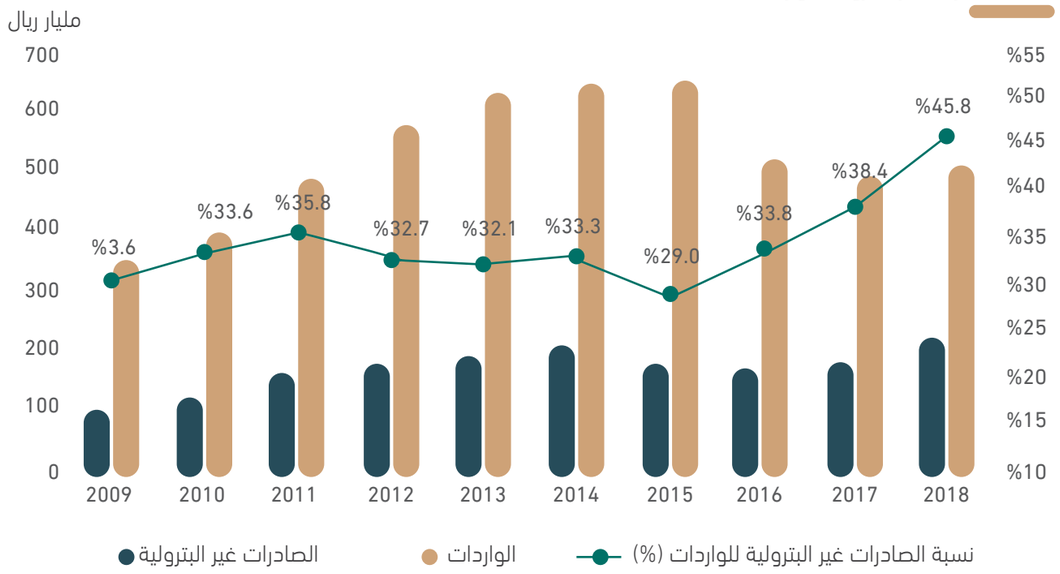

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.
البيانات الإحصائية لعام 2019م قيد المعالجة حالياً لدى الجهات المختصة

صادرات المملكة لعام 2018م

فئة الصادرات	2018م	نسبة التغيير عن العام السابق
الصادرات السلعية النفطية		
الصادرات (مليون ريال)	868.442	%36
الحصة من إجمالي الصادرات	%78.7	——
الصادرات السلعية غير النفطية		
الصادرات (مليون ريال)	235.458	%21.7
الحصة من إجمالي الصادرات	%21.3	——
صادرات الخدمات		
الصادرات (مليون ريال)	73.696	%8.3
إجمالي الصادرات	**1.177.596**	

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.
البيانات الإحصائية لعام 2019م قيد المعالجة حالياً لدى الجهات المختصة

أكبر عشرة شركاء تجاريين للمملكة لعام 2018م

(الجدول بالمليون دولار أمريكي)

الدولة	الصادرات	الترتيب	الواردات	الترتيب	حجم التجارة	الترتيب	الميزان التجاري
الصين	39.121	1	21.819	1	60,940	1	17,302
أمريكا	25,499	5	18.838	2	44,337	2	6,661
اليابان	32,972	2	5.491	6	38,463	3	27,481
الهند	26,317	3	5.686	5	32,003	4	20,631
كوريا الجنوبية	26,025	4	4.319	8	30,344	5	21,706
الإمارات	16,553	6	11.584	3	28,137	6	4,969
سنغافورة	11,625	7	1.152	25	12,777	7	10,473
هولندا	9,468	8	1.829	16	11,297	8	7,639
فرنسا	5,178	13	5.274	19	10,452	9	-96
إيطاليا	5,124	14	4.290	10	9,414	10	834

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.
البيانات الإحصائية لعام 2019م قيد المعالجة حالياً لدى الجهات المختصة

الاقتصاد

أعلى 5 خدمات حصة من الناتج المحلي الإجمالي

1. الخدمات الحكومية (18.8%)
2. المالية، العقار، خدمات الأعمال (12.1%)
3. الجملة والتجزئة، المطاعم والفنادق (9.5%)
4. النقل والاتصالات (5.8%)
5. التشييد والبناء (5.1%)

قطاع التصنيع

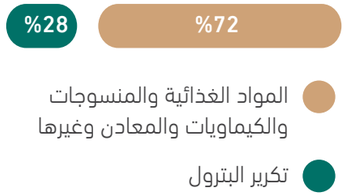

الناتج المحلي الإجمالي حسب الناتج (2018)

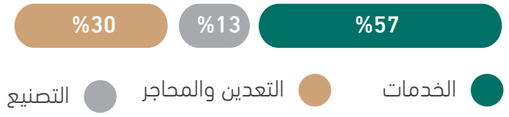

التجارة

الخدمات

الميزان التجاري (2018 – مليار ريال)

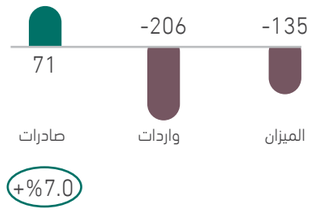

السلع

واردات غير نفطية (2018 – مليار ريال)

صادرات غير نفطية (2018 – مليار ريال)

الميزان التجاري (2018 – مليار ريال)

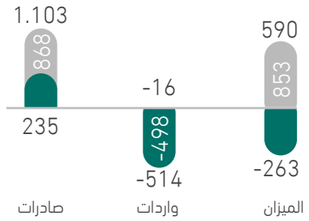

المراكز الدولية

تيسير التجارة

		2019	2014
تيسير التجارة (OECD)	/144	34	29
التجارة عبر الحدود (World Bank)	/190	86	69

قيود التجارة

		2018	2014
تقييد تجارة الخدمات الرقمية (منظمة OECD)	/46	44	36
الحواجز الجمركية وغير الجمركية (EIU)	/61	23	10

إجمالي أداء التجارة

		2019	2014
International Trade Sub-index (IMD World Competitiveness Yearbook	/63	42	52

	2018		2018
مركز المملكة في الاستيراد عالمياً	32	مركز المملكة في التصدير عالمياً	41

1. إجمالي الناتج المحلي الاسمي لعام 2018 2. المرتبة الأولى تصنف فيها المملكة العربية السعودية
المصادر: GASTAT، OECD، World Bank؛ تقرير EIU ، IMD ، ICC ، سهولة ممارسة الأعمال 2020 ، تحليل الخبراء.

التجارة في الخدمات

أكبر تكتلات تجارية	الميزان التجاري (2017– مليار ريال)	فائض أو عجز المملكة
الاتحاد الأوروبي[1]	11 -51	☆
مجلس التعاون		
الدول العربية[2]		
أكبر شركاء تجاريين		
أمريكا	5 -34	☆
هولندا	1 -21	☆
بريطانيا	-3 -10	☆
فرنسا	-3 -7	☆
ماليزيا	4 -2	☆
إيرلندا	2 -3	☆
اليابان	2 -2	☆
إيطاليا	1 -2	☆
كندا	1 -1	
سنغافورة	1 -1	☆

التجارة في السلع

أكبر تكتلات تجارية	الميزان التجاري (2018– مليار ريال)	فائض أو عجز المملكة	
		لايشمل النفط	يشمل النفط
الاتحاد الأوروبي[1]	-133 122 27	☆	☆
مجلس التعاون	-57 55 47	☆	☆
الدول العربية[2]	-14 22 30	☆	☆
أكبر شركاء تجاريين			
الصين	-82 110 36	☆	☆
أمريكا	-71 88 7	☆	☆
اليابان	-21 120 4	☆	☆
الهند	-21 85 13	☆	☆
كوريا الجنوبية	-16 93 5	☆	☆
الإمارات	-43 33 30	☆	☆
سنغافورة	-4 28 15	☆	☆
هولندا	-7 33 3	☆	☆
فرنسا	-20 18 2	☆	☆
إيطاليا	-16 16 3	☆	☆

☆ العجز الكلي ☆ الفائض الكلي

صادرات غير نفطية صادرات نفطية واردات

1. يشمل المملكة المتحدة ؛ 2. باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي.
ملحوظة: الترتيب على أساس إجمالي حجم التجارة (الواردات والصادرات)؛ بالنسبة لصادرات الخدمات، يتم استخدام بيانات واردات الخدمات من المملكة العربية السعودية بسبب عدم توفر تفاصيل الصادرات السعودية.
المصادر: GASTAT، منظمة التجارة العالمية، تحليل الخبراء.

ترتيب المملكة عالمياً

2018	2010	
41	46	الصادرات غير النفطية
32	29	الواردات غير النفطية
44	51	الصادرات
20	17	الواردات

نمو المملكة مقارنة بالعالم

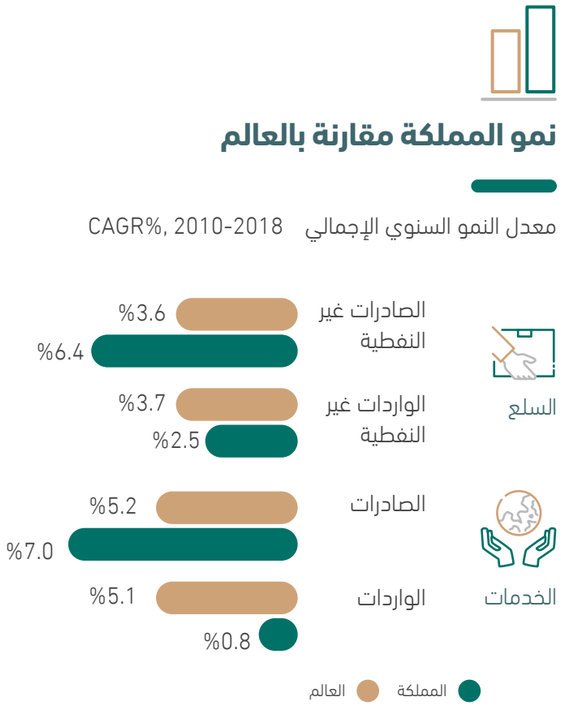

1. قيم الاستيراد/التصدير غير النفطي العالمية بناءً على بيانات البنك الدولي، وقيم الاستيراد/التصدير غير النفطي في المملكة العربية السعودية بناءً على بيانات الهيئة العامة للإحصاء. السلع والخدمات الحكومية مستثناة من تحليل معدل النمو السنوي المركب.
المصدر: البنك الدولي، الهيئة العامة للإحصاء، تحليل الخبراء.

تجارة السلع غير النفطية للمملكة (2010-2018، مليار ريال)

معدل النمو السنوي الإجمالي CAGR%, 2010-2018

إجمالي الصادرات %1.8

الصادرات غير النفطية %6.4

الواردات غير النفطية %2.5

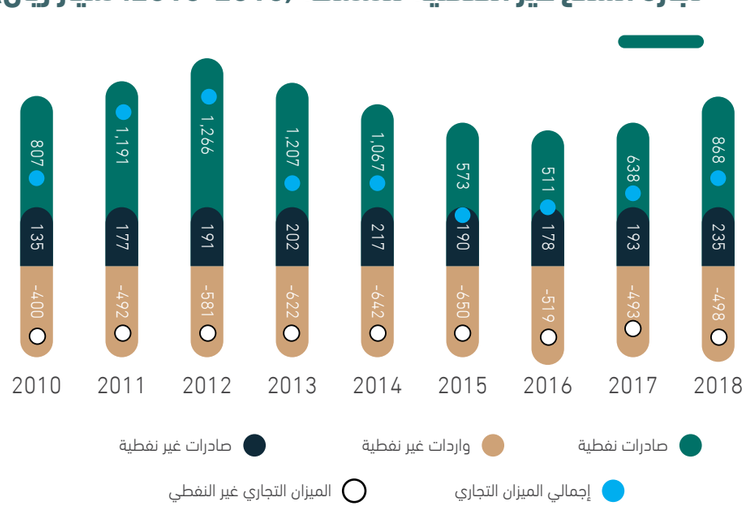

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، تحليل الخبراء.
البيانات الإحصائية لعام 2019م قيد المعالجة حالياً لدى الجهات المختصة

تحليل التجارة غير النفطية في المملكة - 2018 (مليار ريال)

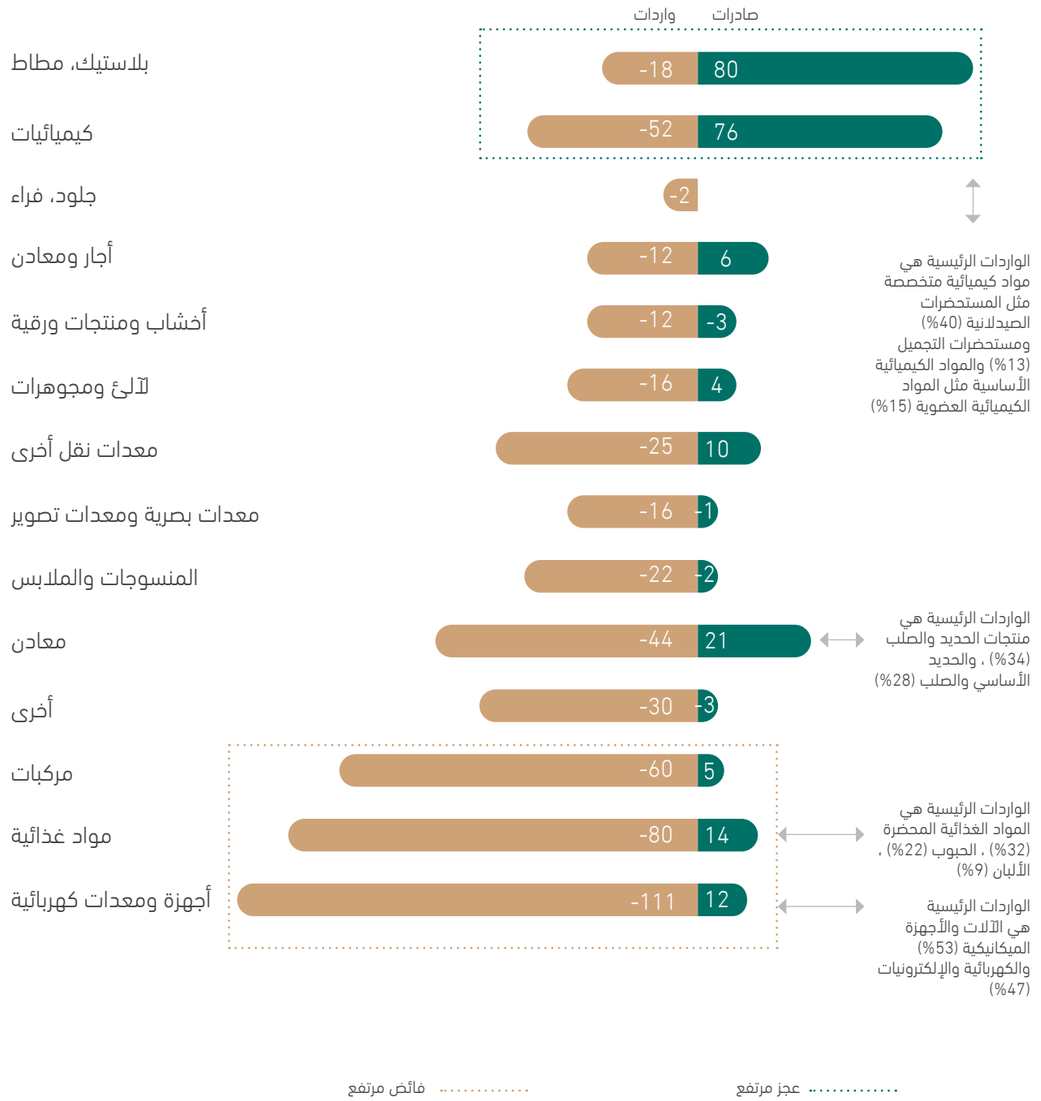

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، تحليل الخبراء.
البيانات الإحصائية لعام 2019م قيد المعالجة حالياً لدى الجهات المختصة

صادرات وواردات المملكة غير النفطية - (2014-2018، مليار ريال)

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، تحليل الخبراء.
البيانات الإحصائية لعام 2019م قيد المعالجة حالياً لدى الجهات المختصة

صادرات المملكة حسب فئة الدول – 2018 (مليون ريال)

#	فئة الدولة	2018	نسبة التغير عن العام السابق
1	مجلس التعاون الخليجي	102,403	%9.3
2	الدول العربية	51,942	%7
3	دول منظمة التعاون الإسلامي	59,133	%36.4
4	الآسيان	585,405	%34.7
5	إفريقيا	32,102	%26.2
6	أستراليا وجزر الباسيفيك	3,321	%29.8
7	أمريكا الشمالية	106,493	%39
8	أمريكا اللاتينية	11,396	%51.8
9	الاتحاد الأوروبي	148,180	%52.3
10	أوروبا بدون الاتحاد الأوروبي	3,514	%57.1
الإجمالي		1,103,900	%32.7

توزيع صادرات المملكة
حسب فئة الدول 2018

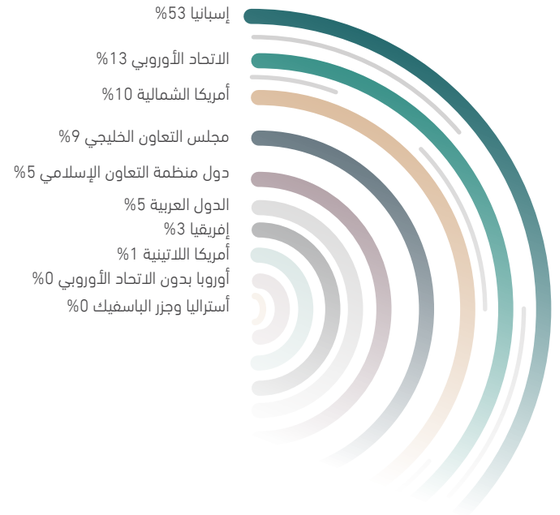

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.
البيانات الإحصائية لعام 2019م قيد المعالجة حالياً لدى الجهات المختصة

واردات المملكة حسب فئة الدول – 2018 (مليون ريال)

#	فئة الدولة	2018	نسبة التغير عن العام السابق
1	مجلس التعاون الخليجي	56,924	%25.4
2	الدول العربية	14,468	%-19.3
3	دول منظمة التعاون الإسلامي	22,958	%-10.1
4	الآسيان	164,251	%1
5	إفريقيا	5,945	%-10.8
6	أستراليا وجزر الباسيفيك	4,243	%-32.2
7	أمريكا الشمالية	76,965	%6.4
8	أمريكا اللاتينية	18,066	%1.8
9	الاتحاد الأوروبي	132,846	%-2.5
10	أوروبا بدون الاتحاد الأوروبي	17,326	%26.7
الإجمالي		513,993	%1.9

توزيع واردات المملكة
حسب فئة الدول 2018

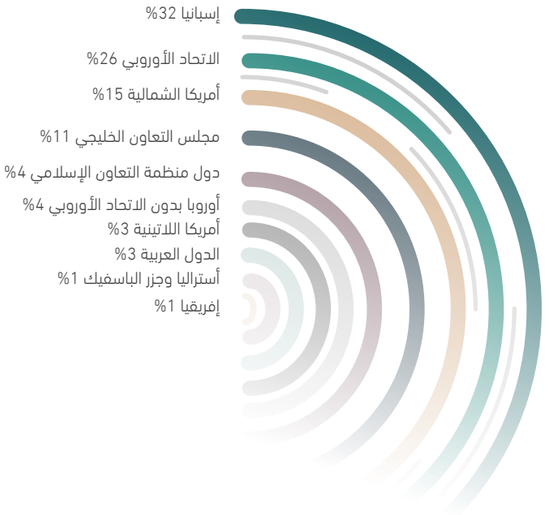

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.
البيانات الإحصائية لعام 2019م قيد المعالجة حالياً لدى الجهات المختصة

أبرز شركاء صادرات المملكة 2018م

#	فئة الدولة	إجمالي 2018 (مليون ريال)
1	الصين	146,703
2	اليابان	123,646
3	الهند	98,689
4	كوريا الجنوبية	97,592
5	الولايات المتحدة الأمريكية	95,622
6	الإمارات	62,073
7	سنغافورة	43,593
8	هولندا	35,504
9	بلجيكا	29,298
10	البحرين	27,595
11	تايوان	27,881
12	تايلند	21,947
13	مصر	19,360
14	إيطاليا	19,215
15	فرنسا	19,419
الإجمالي		868,137

أبرز شركاء واردات المملكة 2018م

#	فئة الدولة	إجمالي 2018 (مليون ريال)
1	الصين	81,821
2	الولايات المتحدة الأمريكية	70,642
3	الإمارات	43,441
4	ألمانيا	28,306
5	الهند	21,322
6	اليابان	20,590
7	فرنسا	19,777
8	كوريا الجنوبية	16,195
9	إيطاليا	16,088
10	بريطانيا	11,868
11	تركيا	10,036
12	إسبانيا	9,327
13	البرازيل	8,824
14	تايلند	7,540
15	سويسرا	7,329
الإجمالي		373,106

نسبة خدمات المملكة من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي (2008-2018)

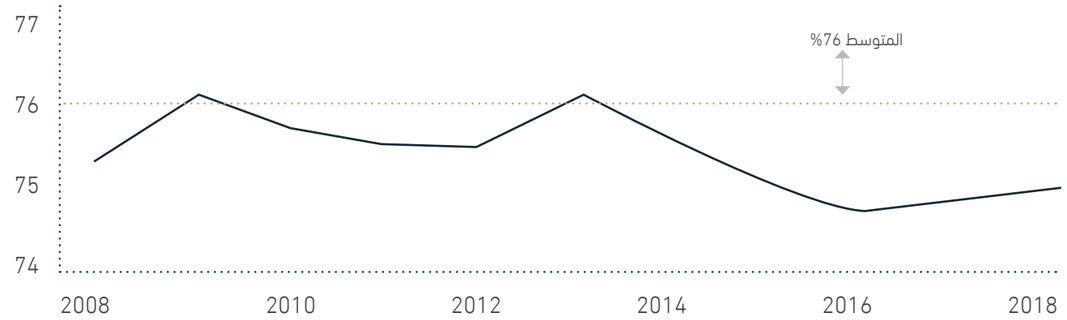

نسبة الخدمات من إجمالي صادرات المملكة غير النفطية وواردات المملكة (2008-2018)

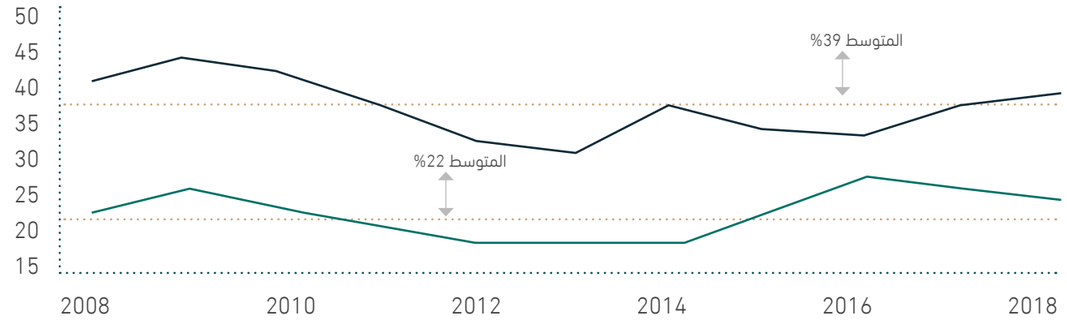

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، تحليل الخبراء.
البيانات الإحصائية لعام 2019م قيد المعالجة حالياً لدى الجهات المختصة

صادرات خدمات المملكة حسب القطاع (% ، 2018)

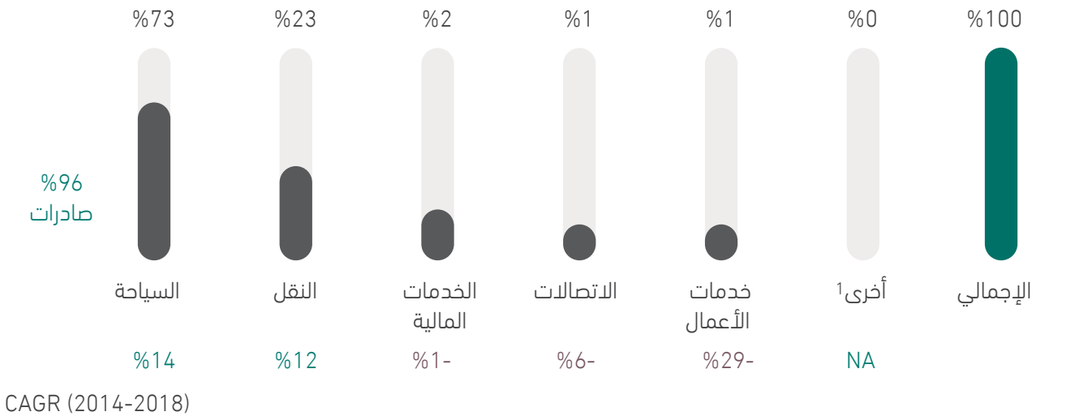

واردات خدمات المملكة حسب القطاع (% ، 2018)

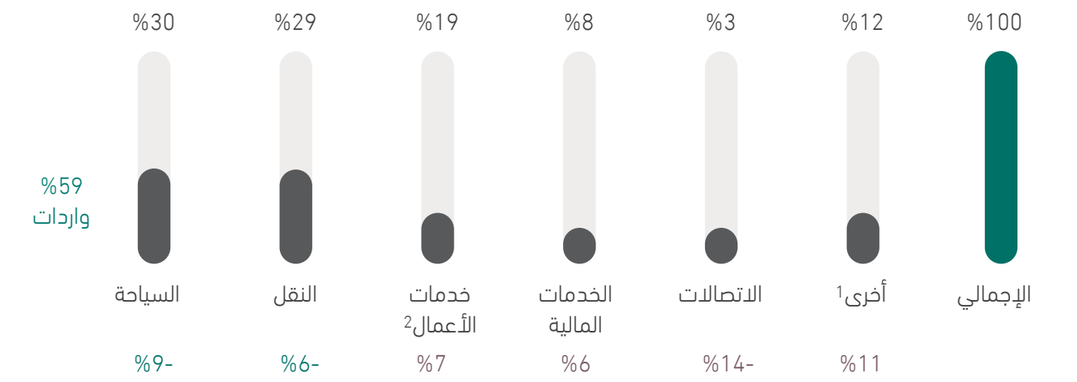

1. يشمل الخدمات البيئية (إدارة النفايات ومعالجة مياه الصرف الصحي وغيرها)
2. تشمل البناء، الرعاية الصحية، التعليم، الترفيه، الثقافة، الرياضة، الصيانة والإصلاح.

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، تحليل الخبراء.
البيانات الإحصائية لعام 2019م قيد المعالجة حالياً لدى الجهات المختصة
بيانات خدمات التوزيع غير متوفرة، والسلع والخدمات الحكومية مستثناة من التحليل.

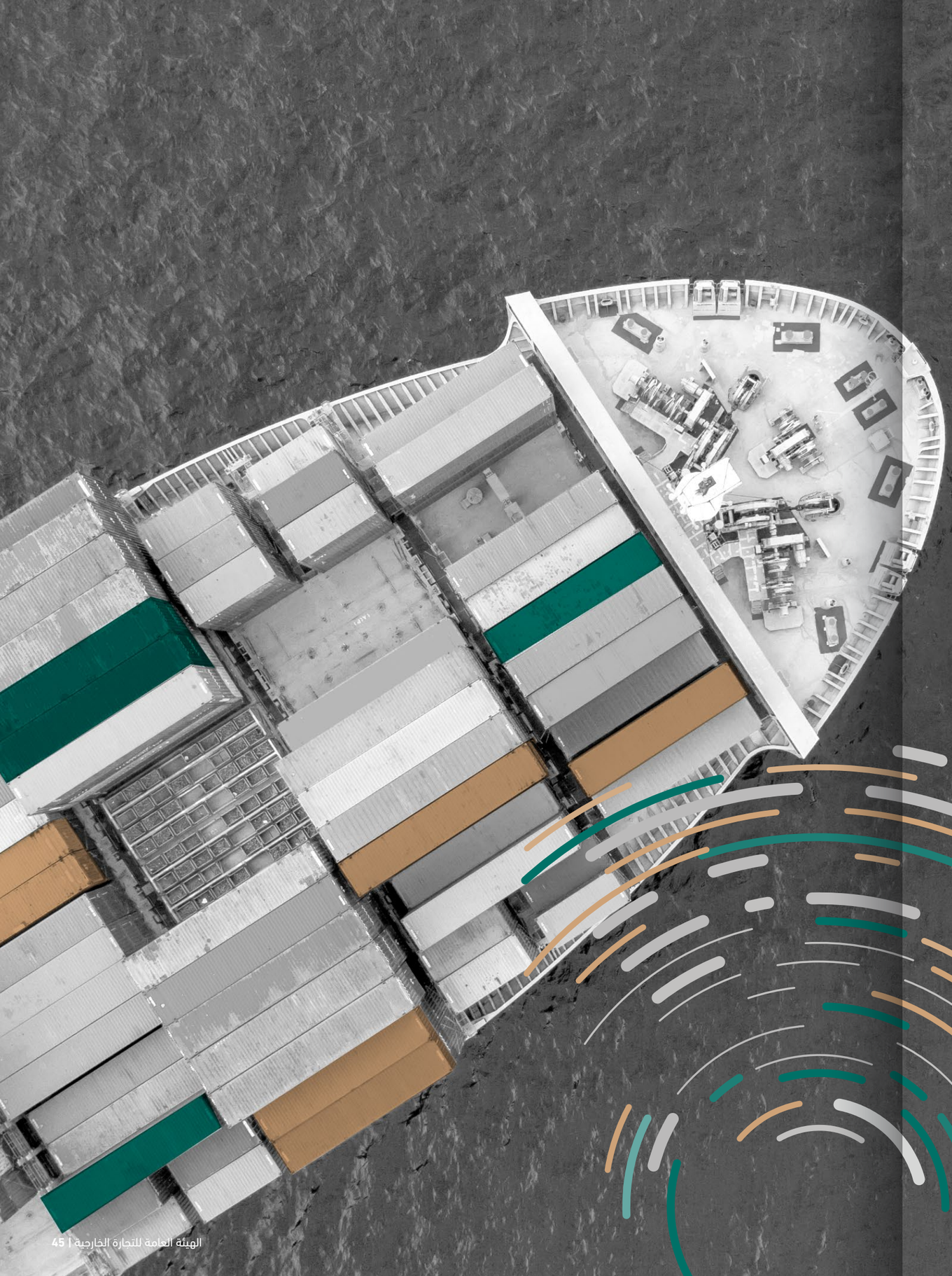

ملخص الاتفاقيات التجارية

الاتفاقيات التجارية الملزمة (25)

(19) اتفاقية منظمة التجارة العالمية

1. الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (جات 1994).
2. اتفاقية الزراعة.
3. اتفاقية إجراءات الصحة والصحة النباتية.
4. اتفاقية العوائق الفنية على التجارة.
5. اتفاقية الإجراءات التجارية ذات الصلة بالاستثمار.
6. اتفاقية مكافحة الإغراق.
7. اتفاقية التقييم الجمركي.
8. اتفاقية الفحص قبل الشحن.
9. اتفاقية قواعد المنشأ.
10. اتفاقية إجراءات تراخيص الاستيراد.
11. اتفاقية الدعم والإجراءات التعويضية.
12. اتفاقية الوقاية.
13. اتفاقية تيسير التجارة.
14. الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات.
15. اتفاقية الجوانب التجارية ذات الصلة بالملكية الفكرية.
16. آلية مراجعة السياسات التجارية.
17. تفاهم تسوية المنازعات.
18. اتفاقية تكنولوجيا المعلومات (عديدة الأطراف).
19. اتفاقية التعريفات الكيماوية المنسقة (عديدة الأطراف).

(2) اتفاقية إقليمية

1. الاتفاقية الاقتصادية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وتشمل اتفاقية فرعية خاصة بالاتحاد الجمركي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.
2. نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (كومسيلك).

(4) اتفاقية تجارة حرة

1. اتفاقية التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وسنغافورة.
2. اتفاقية التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ورابطة التجارة الحرة الأوروبية (الافتا).
3. اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية في إطار جامعة الدول العربية.
4. اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية في إطار جامعة الدول العربية.

اتفاقية ذات صلة بالتجارة (225)

(225) اتفاقية ذات صلة بالتجارة

تشمل اتفاقيات ومذكرات تفاهم وبرامج تعاون وما في حكمها مع عدد (114) دولة

04

إنجازات ومشاريع الهيئة

العلاقات الدولية والملحقيات التجارية

تتولى وكالة الهيئة للعلاقات الدولية والملحقيات التجارية العمل على تنمية العلاقات الاقتصادية الدولية ورفع الميزان التجاري غير النفطي للمملكة، وتسعى إلى تمكين القطاع الخاص من النفاذ وتذليل العوائق للصادرات السعودية، والإشراف على مجالس الأعمال الدولية المشتركة، وإدارة اللجان الحكومية المشتركة التي تترأسها الهيئة ومتابعة مخرجاتها، وإدارة شؤون زيارات الوفود الرسمية الدولية.

كما تقوم الملحقيات التجارية بتمثيل المملكة في الدول ضمن تغطيتها، وتعمل على تحفيز نفاذ الصادرات السعودية، وجذب الاستثمارات الأجنبية إلى المملكة -بالتنسيق مع الجهات المعنية-، وتسهيل أعمال القطاع الخاص، والمشاركة في الفعاليات والمعارض في البلد المضيف، بالإضافة إلى إعداد الأبحاث والتقارير الاقتصادية اللازمة، وتمكين الوصول للفرص التجارية والاستثمارية في تلك الدول بما يتواءم مع مستهدفات المملكة. **ويوجد لدى الهيئة تمثيل للملحقيات في كل من واشنطن، وطوكيو، ونيودلهي، وإسلام آباد، والقاهرة، وجنيف، وبكين، وروما، وبيروت، ولندن وسيؤول، وإسطنبول، وكوالالمبور.**

الملحقية التجارية بواشنطن

الملحقية التجارية بإسلام آباد

الملحقية التجارية بالقاهرة

الملحقية التجارية بلندن

الملحقية التجارية بطوكيو

الملحقية التجارية بنيودلهي

الملحقية التجارية بجنيف

الملحقية التجارية ببكين

الملحقية التجارية بروما

الملحقية التجارية ببيروت

الملحقية التجارية بسيؤول

الملحقية التجارية بإسطنبول

الملحقية التجارية بكوالالمبور

تشمل تغطية الملحقيات التجارية نطاقاً جغرافياً لدول أخرى كما يلي:

الملحقية التجارية بواشنطن: الولايات المتحدة، والمكسيك، وكندا ليشمل جميع دول الأمريكيتين الشمالية والجنوبية.

الملحقية التجارية بإسلام آباد: أفغانستان وبنغلاديش.

الملحقية التجارية بالقاهرة: قارة إفريقيا.

الملحقية التجارية بلندن: دول أوروبا باستثناء الدول المغطاة من قبل الملحقيات القائمة.

وقد عملت الوكالة على عدد من المشاريع والدراسات، تتمثل في التالي:

- حصر ومراجعة الاتفاقيات التجارية والثنائية والإقليمية والدولية التي تُعدُّ المملكة طرفاً فيها.
- تعزيز مشاركة القطاع الخاص ومجالس الأعمال السعودية الأجنبية في التجارة الدولية.
- دراسة وتصور لإقامة شراكة استراتيجية اقتصادية بين المملكة العربية السعودية والاتحاد الإفريقي.
- تأسيس قاعدة بيانات تشمل أكبر ممثلي القطاع الخاص في القطاعات المختلفة.
- تقييم وبدء دراسة تطوير مجالس الأعمال السعودية الأجنبية ولوائحها لضمان فاعليتها واندماجها في التجارة الدولية وصنع القرارات في الاتفاقيات والسياسات التجارية.
- بدء دراسة تطوير أعمال ومهام الملحقيات التجارية لتشمل إمكانية تضمين تمثيل الجهات الحكومية المعنية (وزارة الاستثمار وهيئة تنمية الصادرات السعودية) ضمن الملحقيات التجارية.

الإنجازات	العدد
المشاركة في اللجان المشتركة/الدولية	27
اتفاقيات أو مذكرات تفاهم أو برامج تعاون أو خطط تنفيذية وما في حكمها	7
الـزيـارات الدولية (الإعداد والمشاركة)	37
المنتديات والمؤتمرات (الإعداد والمشاركة)	6
التقارير أو الدراسات التي تم الرفع بها للديوان الملكي أو جهات أخرى	37
الاجتماعات الداخلية	9
اللقاءات مع السفراء والوفود الزائرة	33
المساهمة في حل الصعوبات التي تواجه الصادرات للدخول لأسواق الدول وما تم بشأنها	5
المساهمة في حل الصعوبات التي تواجه الاستثمارات السعودية في الدول وما تم بشأنها	1
المساهمة في إطلاع قطاع الأعمال على الفرص الاستثمارية في الدول الأخرى	5
المشاركة في الفعاليات والمؤتمرات والمعارض الدولية	300
تعزيز العلاقات مع الجهات الحكومية والقطاع الخاص	100 زيارة
المساهمة في حل قضايا ومنازعات تجارية	20
المشاركة في اجتماعات هيئة الخبراء أو أي جهات أخرى	96
توقيع اتفاقية بين شركة "نبتتي" للتمور ومجموعة "Grand Frais" الفرنسية لتوفير التمور الوطنية في أكثر من 220 فرع	
تمكين استثمار شركة "Sophia Genitics" في المملكة بالتعاون مع مستشفى الملك فيصل التخصصي في مجال العلاج باستخدام تكنولوجيا الجينات، وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية بالمملكة	
فتح قنوات اتصال مع أكثر من 70 شركة حول العالم	
استيفاء مرئيات القطاع الخاص وأهدافه بشكل مستمر ضمن عملية التفاوض وتحديد أولويات اتفاقيات التجارة الحرة (من خلال ورش عمل، واستبيان، واجتماعات مع ممثلي القطاع الخاص، وغيرها من سبل التواصل)	

إنجازات الملحقيات التجارية

- الحصول على الموافقة لافتتاح (6) ملحقيات تجارية جديدة (روسيا وأستراليا والعراق وألمانيا وجنوب إفريقيا والمغرب).
- متابعة قضايا المعالجات التجارية (7 شكاوى مكافحة الإغراق ضد صادرات المملكة إلى الهند).
- متابعة 12 خلافاً تجارياً بشكل ودي (في الهند ومصر).
- معالجة 13 شكوى للمُصدرين السعوديين في مصر.
- جذب استثمارات فاقت 2 مليار ريال لبناء 3 مصانع بمدينة الجبيل من قبل ملحقية سويسرا.
- قامت الملحقيات التجارية بتحقيق مستهدفاتها السنوية وفقاً للتالي:

الملحقية	الزيارات للقطاع الخاص	الزيارات للجهات الحكومية	الإحالات الصادرة للهيئة العامة للاستثمار (سابقاً)	الفعاليات والمؤتمرات	الاجتماعات المنعقدة في الملحقيات	التواصل مع مجالس الأعمال	الإحالات الصادرة لهيئة تنمية الصادرات	الدراسات والأبحاث والتقارير
واشنطن	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
طوكيو	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
نيودلهي	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
إسلام آباد	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
القاهرة	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
جنيف	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
بكين	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
روما	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
بيروت	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
لندن	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
سيؤول	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
إسطنبول	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
كوالالمبور	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
الإجمالي	375	186	95	225	279	90	197	70

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.
البيانات الإحصائية لعام 2019م قيد المعالجة حالياً لدى الجهات المختصة

المنظمات والاتفاقيات الدولية

تعمل وكالة الهيئة للمنظمات والاتفاقيات الدولية على تعزيز وتعظيم استفادة المملكة من النظام التجاري متعدد الأطراف، والاتفاقيات الإقليمية، والتجارة الحرة؛ وذلك من أجل النفاذ إلى الأسواق والحد من العوائق التي تواجه الصادرات السعودية، وتتضمن مهام وكالة المنظمات والاتفاقيات الدولية الآتي:

- تمثيل المملكة في منظمة التجارة العالمية، والقيام بالمهمات والاختصاصات المتعلقة بذلك ومنها متابعة تنفيذ التزامات ومراجعة السياسات التجارية للمملكة والدول الأعضاء في المنظمة، ومتابعة قضايا فض المنازعات التجارية التي تكون المملكة طرفاً فيها، والعمل على تنسيق المواقف والسياسات مع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.
- الإشراف على مهمات الفريق التفاوضي السعودي والفرق الفنية المنبثقة منه، وتنسيق واعتماد العروض والمواقف التفاوضية والموضوعات ذات الصلة بمنظمة التجارة العالمية واتفاقيات التجارة الحرة والاتفاقيات الثنائية والإقليمية والدولية.
- تمكين صادرات المملكة واستثماراتها من النفاذ إلى الأسواق الخارجية، والعمل على فتح أسواق جديدة لها وإزالة المعوقات الخارجية التي تواجهها، وذلك بالتنسيق مع الجهات الحكومية ذات العلاقة.
- الإسهام في توعية القطاعين (الحكومي والخاص) بالفرص، والتزامات المملكة في التجارة الخارجية وما يطرأ عليها من تطورات.
- تمثيل المملكة والتفاوض ومتابعة تنفيذ الالتزامات في الموضوعات التجارية في إطار لجان مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، والمنظمات الدولية الأخرى مثل الأونكتاد والبنك الدولي ومركز التجارة الدولية، بالإضافة إلى متابعة التوصيات والقرارات الصادرة عنها.
- رئاسة مجموعة عمل التجارة والاستثمار في مجموعة العشرين.
- إدارة مكتب مقاطعة إسرائيل.
- الاستفادة من البرامج التي توفرها المنظمات الدولية في تطوير وتأهيل الكوادر البشرية.

مكتب مندوب المملكة الدائم لدى منظمة التجارة العالمية

ويرتبط بالهيئة مكتب المندوب الدائم للمملكة لدى منظمة التجارة العالمية، حيث يعمل وفد المملكة الدائم بتمثيل المملكة لدى المنظمة التي تضم (164) دولة عضو، وتعظيم مكاسب المملكة والدفاع عن مصالحها والمشاركة في بناء نظام تجاري عالمي مستقر وشفاف يخدم مصالح المملكة. ويقوم الوفد بعقد اللقاءات الدورية مع المدير العام للمنظمة لغرض إطلاعه على التطورات وشرح السياسات التي ترسمها المملكة، كما يشارك الوفد في التحضير للمؤتمر الوزاري لوزراء التجارة الذي ينعقد كل عامين، بالإضافة إلى المشاركة في الاجتماعات الوزارية المصغرة الدورية. كما يساهم الوفد في مناقشات ومفاوضات المجالس الرئيسية في المنظمة وهي: المجلس العمومي، ومجلس تجارة الخدمات، ومجلس التجارة في السلع، ومجلس الجوانب التجارية المتعلقة بالملكية الفكرية واللجان التابعة لها والتي تزيد عن (25) لجنة منها اجتماعات مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء وهيئة تسوية المنازعات، ويتطلب ذلك إجراء الدراسات الفنية اللازمة وإعداد التقارير والتواصل للتعبير عن مواقف المملكة من القضايا المطروحة في المنظمة، وإعداد وتقديم المداخلات في تلك الاجتماعات، ثم إعداد التقارير لموافاة الهيئة بها. كذلك يقوم الوفد الدائم بالتواصل مع سفراء الدول الأعضاء في المنظمة لإيصال وجهات نظر المملكة وجهودها في المساهمة في النظام التجاري العالمي متعدد الأطراف، والمشاركة الدائمة في المناسبات التي تعقدها المنظمة أو سفراء الدول ذات العلاقات التجارية المتميزة، كما تترأس المملكة تنسيق مجموعة الدول العربية لدى منظمة التجارة العالمية وتقوم بتنسيق الاجتماعات وتمثيل المجموعة وإعداد المداخلات وتقديمها عنها.

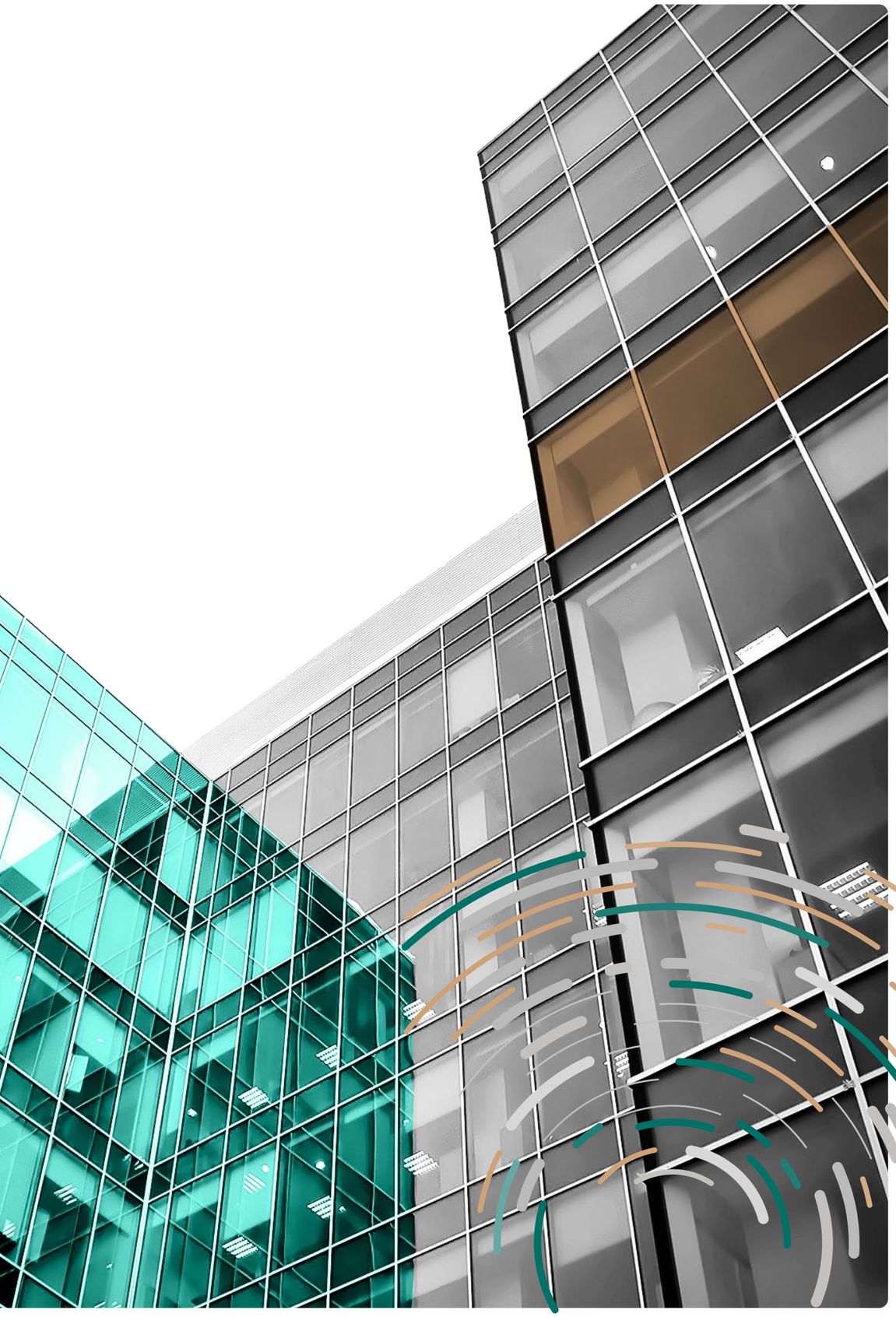

وقد عملت وكالة الهيئة على عدد من المشاريع بهذا الشأن تتمثل بالآتي:

- دراسة جدوى إبرام اتفاقيات تجارة حرة مع عدد من الدول والتجمعات الاقتصادية (8 دول و4 تكتلات اقتصادية)، وذلك إنفاذاً للأمر السامي الكريم رقم (59335) بتاريخ 1439/11/19هـ.
- بدء تنفيذ خطة حماية المنتجات الوطنية من الممارسات الضارة في التجارة الدولية والمتضمنة عدة مسارات تتمثل بالآتي:
- رفع السقوف الجمركية لعدد من السلع المتضررة والمستهدف حمايتها.
- تفعيل وتطوير تدابير غير جمركية التي يمكن للمملكة تطبيقها ومنها:
  - تحديث إجراءات ودليل تراخيص الاستيراد (صدر قرار معالي وزير التجارة 106 / 107 لعام 1441 هـ).
  - إعداد مشروع آلية تسجيل المصانع المؤهلة للتصدير إلى المملكة.
- إعداد مشروع نظام سعودي وسلطة تحقيق وطنية للمعالجات التجارية.
- دراسة الوضع الراهن للتجارة الدولية في إطار منظمة التجارة العالمية وانعكاس ذلك على المملكة، وذلك إنفاذاً للأمر السامي الكريم رقم (5530) بتاريخ 1441/01/26هـ.
- دراسة بشأن المعاملة الخاصة والتمييزية ومقترحات التصنيف التنموي للدول في إطار منظمة التجارة العالمية والرفع بها إلى المقام الكريم.
- دراسة حصر ومراجعة الاتفاقيات التجارية الثنائية والإقليمية والدولية التي تعد المملكة طرفاً فيها، وذلك إنفاذاً للأمر السامي الكريم رقم (9787) بتاريخ 1441/02/14هـ والأمر السامي الكريم رقم (12525) بتاريخ 1441/02/24هـ.
- دراسة عن موقف المملكة من الانضمام لاتفاقية المشتريات الحكومية في إطار منظمة التجارة العالمية.
- تعزيز الاستفادة من المنظمات الدولية.

الفريق التفاوضي السعودي والفرق الفنية المنبثقة منه:

- تم إعادة تشكيل الفريق التفاوضي السعودي والفرق الفنية المنبثقة منه.
- تم وضع حوكمة لمهام وآلية العمل المحددة ومصفوفة صلاحيات للفريق التفاوضي والفرق الفنية المنبثقة منه.
- تم تحديد الجهات التي ترأس الفرق الفنية التفاوضية والجهات الأعضاء بتلك الفرق بحسب الاختصاص.

وقد قدمت الهيئة في مجال المنظمات والاتفاقيات الدولية عدداً من الإنجازات في عام 2019م يكمن أبرزها في الآتي:

في إطار منظمة التجارة العالمية

WORLD TRADE ORGANIZATION

اعتماد المواقف التفاوضية المحدثة في اتفاقيات التجارة الحرة لكل دولة وتجمع بما يخدم مصالح المملكة ويحقق أهداف رؤيتها.

إعداد موقف المملكة بشأن تطورات إصلاح منظمة التجارة العالمية.

الإعداد والمشاركة في اجتماع الوزراء المعنيين بشؤون منظمة التجارة العالمية لعدد محدود من الدول النامية في مدينة شنغهاي بجمهورية الصين الشعبية الذي عقد خلال في 5 نوفمبر 2019م.

الإعداد والمشاركة في المؤتمر الوزاري غير الرسمي للدول النامية بمنظمة التجارة العالمية في مدينة نيودلهي بالهند الذي عقد خلال الفترة 13-14 مايو 2019م. والانضمام للبيان الوزاري غير الرسمي للدول النامية.

الإعداد لاجتماع المجلس العمومي لمنظمة التجارة العالمية بمقر منظمة التجارة العالمية بجنيف الذي عقد خلال الفترة 15-16 أكتوبر 2019م.

عقد اجتماع تنسيقي بشأن موضوعات المملكة التجارية في إطار مجموعة العشرين، والتنسيق بشأن إمكانية استئناف مفاوضات التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوروبي خلال الفترة 17-18 أكتوبر2019م.

مراجعة وتحديث عروض وطلبات المملكة ضمن الفريق الفني السعودي للسلع تحضيراً لاستئناف مفاوضات التجارة الحرة مع الصين.

إخطار المملكة الخاص بالشفافية في إطار اتفاقية تيسير التجارة بمنظمة التجارة العالمية.

المشاركة في اجتماع الفريق التفاوضي الخليجي رقم (80) في مقر الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بتاريخ 20 أكتوبر 2019م.

انضمام المملكة للبيان الوزاري المشترك في منظمة التجارة العالمية لمبادرة التجارة الإلكترونية.

انضمام المملكة للبيان الوزاري المشترك في منظمة التجارة العالمية لمبادرة تيسير الاستثمار.

انضمام المملكة للبيان الوزاري المشترك في منظمة التجارة العالمية لمبادرة المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

انضمام المملكة للبيان الوزاري المشترك في منظمة التجارة العالمية لمبادرة القواعد المحلية لتجارة الخدمات.

إنجازات وفد المملكة الدائم لدى منظمة التجارة العالمية لعام 2019م

- عقد 15 اجتماع ثنائي مع وفود بعض الدول الأعضاء لمناقشة هذه الاهتمامات التجارية خلال اجتماعات اللجان المتخصصة.
- إعداد 16 تقرير حول مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء الذين تربطهم بالمملكة علاقات تجارية جيدة وموافاة العاصمة بذلك وإعداد مداخلات تتضمن مرئيات المملكة حيال تلك المراجعات.

قضايا تسوية المنازعات في المنظمة

- الدفاع عن مصالح المملكة في قضيتين مطروحة في هيئة تسوية المنازعات ضد المملكة من خلال إعداد استراتيجية عامة للتعامل مع إحدى القضيتين، ودراسة الدعاوى المرفوعة وإعداد الردود القانونية عليها والإجابة على الأسئلة المطروحة من قبل فريق التحكيم، بالإضافة إلى عقد سلسلة لقاءات مع عدد من سفراء الدول في المنظمة والذين دخلت دولهم كطرف ثالث في القضية بما يخدم مصالح المملكة، وتمثيل المملكة في الجلسات الرئيسية وإعداد البيانات والردود المكتوبة وفحص وتفنيد الادعاءات واستعراض الحجج والدفوع القانونية التي تعزز موقف المملكة وتؤكد سلامة الإجراءات التي اتخذتها، وإعداد الملخصات التنفيذية المتعلقة بها. كما تضمنت جهود الوفد مراجعة الأنظمة والقوانين السعودية ذات العلاقة والتعديلات التي طرأت عليها، والتنسيق مع الجهات الحكومية ذات العلاقة داخل المملكة بشأن المستندات والأدلة المقدمة من هذه الجهات، وترجمتها إلى اللغة الإنجليزية لتقديمها لفريق التحكيم.
- رفع التقارير الدورية بمستجدات القضية للهيئة العامة للتجارة الخارجية.
- متابعة الوفد لـ 49 قضية مطروحة في هيئة تسوية المنازعات والتي أنشئت لها هيئات تحكيم، حيث دخلت المملكة في هذه القضايا كطرف ثالث.
- توضيح موقف المملكة تجاه القضايا المطروحة في اجتماعات هيئة تسوية المنازعات وصياغة وإعداد البيانات سواء التي تقدمها المملكة بشكل فردي او في بيان مشترك مع بعض الدول التي تجمعها مع المملكة مصالح مشتركه.

في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية

ترأس وزير التجارة رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتجارة الخارجية وفد المملكة المشارك باجتماعي لجنة التعاون التجاري (57) و (58) لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بتاريخ 1441/03/17هـ وتاريخ 1441/08/26هـ في مسقط بسلطنة عمان. وتتمثل أبرز نتائج الاجتماعات في الآتي:

تبنّي مقترح المملكة بشأن تعزيز العمل الخليجي المشترك في مجال التجارة، وذلك بتحديد أهم 6تحديات تواجه كل دولة من الدول الأعضاء في مجال التجارة، على أن تكون الأولوية للتحديات المشتركة وأبرز الحلول لها والدولة المعنية بمتابعة التنفيذ.

تعديل قانون (نظام) براءات الاختراع واختصاصات مكتب براءات الاختراع لدول مجلس التعاون الواردة في القانون المقر من المجلس الأعلى عام 1999م، ليكون مكتباً اختيارياً للدول لاستقبال طلبات براءات الاختراع ومن ثم إحالتها إلى تلك الدول لمعالجتها وفقاً لتشريعاتها الوطنية كطلبات وطنية.

الموافقة على مقترح المملكة بتوحيد نماذج شهادات المنشأ.

تأييد مقترح المملكة بالتوصية للجنة التعاون الصناعي بتشكيل فريق عمل خليجي لوضع ضوابط لتحقيق القيمة المضافة لاكتساب صفة المنشأ الوطني.

أهمية تعزيز العمل الخليجي المشترك والتزام دول مجلس التعاون بتطبيق القرارات والتشريعات الخليجية بشكل متكامل، وفي حال عدم الالتزام بذلك يحق لأي دولة من دول المجلس بتطبيق المعاملة بالمثل.

الإشادة بنتائج ومخرجات فريق العمل المشكل بين الهيئة العامة للتجارة الخارجية ووزارة الاقتصاد الإماراتية والجهات ذات العلاقة المعنية بالتعاون التجاري الثنائي ومعالجة التحديات التجارية بين البلدين، وتشجيع القطاع الخاص لاستغلال الفرص المتاحة.

تأييد مقترح المملكة وتحديد موقف خليجي بشأن المعاملة التفضيلية للدول النامية في إطار منظمة التجارة العالمية.

مشاركة الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في المنتدى الخليجي السنوي لرواد الأعمال خلال شهر سبتمبر 2020م في سلطنة عمان.

المشاركة باللقاء التشاوري بين وزراء التجارة والصناعة ورؤساء الاتحادات وغرف دول المجلس، حيث تم التطرق إلى القرارات المستحدثة للأغذية والصادرة من الهيئة العامة للغذاء والدواء السعودية، والتأكيد على أهمية تعزيز العمل الخليجي المشترك والتزام دول مجلس التعاون بتطبيق القرارات والتشريعات الخليجية بشكل متكامل ومشترك، مع مراعاة أهمية المحافظة على الشركات العائلية واستدامة انتقالها بين الأجيال وأهمية تمكين آليات التمويل المختلفة عبر الشركات والاستثمار المشترك.

عقد اللقاء الخليجي لرواد الأعمال والابتكار للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بدول مجلس التعاون بمشاركة أصحاب المعالي الوزراء، والموافقة على عقد منتدى سنوي بهذا الشأن.

تشكيل فريق عمل من رواد الأعمال الخليجيين برئاسة مملكة البحرين، وأن يعقد اجتماعه على هامش ملتقى بيبان القادم في مدينة الرياض. كما تم استعراض إنجازات المملكة بمجال رواد الأعمال ودور الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة السعودية، حيث تم تكليف لجنة المسؤولين عن مبادرات رواد الأعمال والاقتصاد المعرفي بالقيام بتعديل مهام اللجنة لتشمل العمل على تأسيس أدوات لدعم رواد الأعمال والحد من المعوقات أمامهم.

في إطار جامعة الدول العربية

الانضمام إلى اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية، حيث دخلت حيز النفاذ في تاريخ 2019/10/14م بعضوية المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية، وتجدر الإشارة أن هنالك 8 دول عربية أخرى قيد المصادقة على الاتفاقية لدخولها حيز النفاذ لديهم، حيث وافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي بجامعة الدول العربية على جداول الالتزامات الخاصة بهم.

عقد ورش عمل موجهة للقطاع الخاص للتعريف باتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية، وقد تم عقد ورش العمل في كل من مدينة (الرياض، جدة، الدمام)، وتناولت محاور عدة تنوعت بين أهمية قطاع الخدمات في اقتصاد الدول العربية، وتعريف القطاع الخاص بالفرص التصديرية التي تتيحها الاتفاقية في أسواق الدول العربية، والتعرف على حقوق والتزامات المملكة وبقية الأطراف، وقد عكست هذه الورش الفرص التي تسمح بها المملكة في جذب عوامل الإنتاج والخبرات الأجنبية لتعزيز كفاءة القطاع الخدمي.

قدمت المملكة مبادرة في إطار لجنة التنفيذ والمتابعة بجامعة الدول العربية لاستحداث آلية لإلزام الدول العربية بنود اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى، وقد تم اعتماد الآلية وفعلت المملكة الاستفادة من تلك الآلية للحد من فرض وتطبيق الدول الأعضاء معوقات على صادرات المملكة. وعليه؛ صدر قرار تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل على الدول (الجزائر، العراق، لبنان، المغرب) التي تفرض عوائق أمام صادرات الدول العربية بما يتناسب مع حجم الضرر من خلال قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بجامعة الدول العربية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية بتاريخ 5 سبتمبر 2019م.

في إطار مجموعة العشرين

مراجعة الموضوعات التجارية والاستثمارية المطروحة في إطار مجموعة عمل التجارة والاستثمار لعام 2019م وتحديد مواقف المملكة وردودها ومداخلاتها والإعداد للمشاركة بها مع الجهات ذات العلاقة، والخروج مع المجموعة بالبيان الوزاري لوزراء التجارة بما يتوافق مع توجهات المملكة، إضافة إلى المشاركة في ذلك ضمن اجتماعات وزراء الشربا لمجموعة العشرين بشأن موضوعات التجارة.

تقديم المملكة كافة الدعم لدولة اليابان (دولة الرئاسة لعام 2019م) كون المملكة ضمن دول الترويكا.

إعداد الأولويات والموضوعات التجارية والاستثمارية لأجندة مجموعة عمل التجارة والاستثمار خلال فترة رئاسة المملكة لعام 2020م، وعقد جولات المشاورات مع الدول حيالها وتحديد مواقفهم ومرئياتهم تجاه ذلك، والنجاح بالحصول على دعمهم لموضوعات المملكة للتجارة والاستثمار والتي تم الإعلان عنها خلال انطلاق فترة رئاسة المملكة في ديسمبر 2019م والمتضمنة الأولويات التالية:

- التطورات في التجارة الدولية، ومن ضمنها إصلاح منظمة التجارة العالمية.
- تعزيز تنافسية المنشآت متناهية الصغر، والصغيرة، والمتوسطة دولياً.
- سبل التنوع الاقتصادي.
- تقوية الاستثمارات الدولية.

في إطار لجنة التعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك)

ترأس وزير التجارة رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتجارة الخارجية وفد المملكة المشارك في المؤتمر الوزاري الخامس والثلاثين للجنة التعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك) المنعقد في تركيا بمدينة إسطنبول خلال الفترة 25-28 نوفمبر 2019م، وسبق ذلك مشاركة ممثلي الهيئة في اجتماعات ومناقشات الفرق الفرعية التحضيرية للمؤتمر الوزاري الخامس والثلاثين (الكومسيك) على مدار العام.

مع مجموعة البنك الدولي

التعاون مع مجموعة البنك الدولي لمدة 3 سنوات بداية من عام 2020م، والذي يشمل مشاريع برنامج تأهيل وبناء القدرات، وتمكين القطاع الخاص، وتقديم الدعم الفني للهيئة.

المعالجات التجارية

تتولى وكالة الهيئة للمعالجات التجارية مهام حماية الصناعة المحلية في المملكة من الضرر الناتج عن الواردات المتسببة في الإغراق والمدعومة والوقاية من الضرر الناتج عن الزيادة في الواردات عبر فرض تدابير ضد هذه الواردات، والدفاع عن صادرات المملكة التي تتعرض لإجراءات المعالجات التجارية، وذلك عبر آليات المعالجات التجارية في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وهي اتفاقية مكافحة الإغراق واتفاقية الدعم والتدابير التعويضية واتفاقية الوقاية.

كما تتولى تمثيل المملكة بهذا الشأن في منظمة التجارة العالمية واللجنة الدائمة لمكافحة الممارسات الضارة بالتجارة في التجارة الدولية بالأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجامعة الدول العربية.
وتقدم الهيئة للمصدِّرين والمنتجين في المملكة المشورة والمساعدة والبرامج والأدلة التوعوية في تحقيقات وموضوعات المعالجات التجارية.
وقد قدمت الهيئة في هذا الصدد عدداً من الإنجازات في عام 2019م يكمن أبرزها في الآتي:

المحور	الإنجازات	الأثر المتوقع
التشريعات	الرفع إلى مجلس الوزراء بمشروع نظام المعالجات التجارية في التجارة الدولية بعد إتمام استطلاع مرئيات العموم.	تعزيز تنافسية المنتجات الوطنية، وجذب الاستثمارات، وقيام صناعات جديدة؛ مما يزيد فرص العمل ويسهم في تحقيق أهداف المملكة وفقاً لرؤية المملكة 2030.
الدفاع عن الصادرات السعودية في قضايا المعالجات التجارية الدولية	• استثناء الولايات المتحدة الأمريكية للمملكة من فرض التدابير الوقائية على منتج الأسيتون. • إلغاء الأردن تمديد فرض تدابير الوقاية المفروضة على منتجات الألمنيوم. • استثناء المغرب للمملكة من فرض التدابير الوقائية على منتجات صفائح الصلب المدرفلة. • مشاركة المملكة كطرف معني وتقديم الدفوع القانونية وعقد المشاورات بشأن تحقيق الوقاية المصري على منتج البليت وحديد التسليح. • مشاركة المملكة كطرف معني وتقديم الدفوع القانونية إلى سلطة التحقيق الهندية بشأن تحقيق مكافحة الإغراق ضد صادرات المملكة من منتج البوليول. • مشاركة المملكة كطرف معني وتقديم الدفوع القانونية إلى سلطة التحقيق الهندية بشأن تحقيق مكافحة الإغراق ضد صادرات المملكة من منتج الفينول. • مخاطبة سلطة التحقيق الهندية لاستبعاد المملكة من تحقيق الكحول نظراً لعدم وجود صادرات من المملكة خلال فترة التحقيق. • مخاطبة سلطة التحقيق الهندية لاعتبار المملكة طرفاً معنياً في تحقيق ثنائي إيثيلي الهكسانول، وقد تم توقف الموضوع نظراً للتحقيق فيه من القضاء الهندي. • مشاركة المملكة كطرف معني وتقديم الدفوع القانونية إلى سلطة التحقيق الجنوب أفريقية بشأن تحقيق مكافحة الإغراق ضد صادرات المملكة من منتج الزجاج المُسطح الشفاف. • مخاطبة سلطة التحقيق اللبنانية لاستبعاد المملكة كدولة نامية من تحقيق الوقاية على منتج السكر الأبيض المكرر.	إزالة المعوقات أمام صادرات المملكة في التجارة الدولية؛ مما يعزز صناعات المملكة وقدرتها على جذب استثمارات خارجية وخلق فرص العمل.
التوعية بالمعالجات التجارية	• عقد عدة ورش توعوية للممارسات الضارة في التجارة الدولية. • إصدار 4 أدلة توعوية في المعالجات التجارية.	توعية القطاع الخاص بالمعالجات التجارية لحماية الصناعات الوطنية من الممارسات الضارة في التجارة الدولية.
التمثيل في المنظمات الدولية	• تمثيل المملكة في 4 اجتماعات من اجتماعات اللجنة الدائمة لمكافحة الممارسات الضارة بالتجارة في التجارة الدولية، حيث صدر بشأنها عدد من التوصيات إلى اللجنة الصناعية الوزارية في المجلس. • تزويد مكتب الأمانة الفنية بالمعلومات اللازمة في التحقيقات وبيانات متابعة تطبيق الرسوم. • دراسة وتحليل التقارير والنتائج التي توصلت إليها سلطة التحقيق بدول مجلس التعاون في مكتب الأمانة الفنية. • المشاركة في اجتماعات منظمة التجارة العالمية النصف سنوية الدورية. • المشاركة مع جامعة الدول العربية في اجتماعات فريق المختصين لمكافحة الإغراق والدعم والتدابير الوقائية؛ للعمل على إعداد مسودة آلية المعالجات التجارية بين الدول العربية.	تعزيز الاستفادة من المنظمات الدولية.
الكوادر الوطنية	تم الاستقطاب والبدء في برنامج بناء الكوادر الوطنية المتخصصة في مجالات المعالجات التجارية، وتكمن أهمية البرنامج لتوفير الكوادر اللازمة لإجراء التحقيقات في حال تم إقرار مشروع نظام المعالجات التجارية في التجارة الدولية، كما حصل الفريق خلال عام 2019م على 23 شهادة من منظمة التجارة العالمية عبر التعليم الإلكتروني، تتضمن مقدمة عن المنظمة، والمعالجات التجارية، ونظام تسوية المنازعات والعوائق الفنية التجارية.	تطوير الكوادر الوطنية المتخصصة في مجالات المعالجات التجارية.

وقد تم إنجاز عدد من التحقيقات للمملكة عبر مكتب الأمانة الفنية بمجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتي تهدف إلى حمايـة الصناعات الخليجية من الممارسات الضارة في التجارة الدولية ويعزز القدرة التنافسية، حيث تم إجراء 10 تحقيقات منذ تفعيل النظام الخليجي الموحد بتاريخ 2015/12/31موحتى نهاية عام 2019م ضد واردات دول المجلس، كما تم فرض رسوم في 4 تحقيـقات وجاري البت في 3 تحقيقات وإنهاء 3 تحقيقات، وذلك بحسب التالي:

نوع التحقيق	المنتج	الدولة	الحالة
إغراق	بطاريات سيارات	كوريا	تم فرض رسوم - 23 أبريل 2017م
إغراق	ورق الكرتون	إسبانيا وإيطاليا وبولندا	تم فرض رسوم - 31 مارس 2019م
وقاية	مسطحات الحديد الملونة	كافة دول العالم	تم فرض رسوم - 19 أبريل 2018م
وقاية	الملدنات الكيميائية	كافة دول العالم	تم فرض رسوم - 15 مايو 2019م
إغراق	الأسمنت بكافة أنواعه بما فيها الكلنكر	إيران	جاري
وقاية	منتجات الحديد	كافة دول العالم	جاري
إغراق	منتج بلاط الخزف	الصين والهند وإسبانيا	جاري
وقاية	فيروسيلكو منجنيز	كافة دول العالم	إنهاء التحقيق - 12 مايو 2017م
إغراق	أنابيب نقل النفط والغاز الطبيعي	الصين	إنهاء التحقيق - 1 نوفمبر 2018م
إغراق	بوليمرات فائقة الامتصاص	اليابان وتايوان (تايبيه)	إنهاء التحقيق - 26 سبتمبر 2019م

الاستراتيجية والدراسات الاقتصادية

تُعنى إدارة الاستراتيجية والدراسات الاقتصادية بدعم اتخاذ القرار من خلال القيام بالدراسات والتحاليل والتقارير الاقتصادية الدولية العامة والمتخصصة وإنشاء قواعد للمعلومات، وتبادل المعلومات مع الجهات المحلية والإقليمية والدولية.

وقد قدمت الإدارة في هذا الصدد عدداً من الإنجازات في عام 2019م يكمن أبرزها في الآتي:

بدء دراسة الاستراتيجية الوطنية للتجارة الخارجية.

بدء دراسة الاستراتيجية الوطنية للتجارة في الخدمات

إعداد 192 تقرير اقتصادي للدول والتجمعات الاقتصادية وعلاقاتها الثنائية بالمملكة

إعداد استراتيجية نفاذ السلع السعودية إلى الأسواق العالمية.

05

التحديات
ومقترحات التطوير

المحور	التحديات	مقترحات التطوير
الاستراتيجيات والسياسات والبيانات	• التقلبات والمتغيرات الاقتصادية الدولية ومنها التي تواجه منظمة التجارة العالمية وتطبيق الدول لالتزاماتها. • ضعف البيانات ووجود بعض الاستراتيجيات تحت الإجراء في السلع والخدمات. • محدودية البيانات التجارية والاستثمارية السعودية بالخارج. • التواضع في منظومة الحماية للمنتجات الوطنية من الممارسات الضارة.	• إعداد استراتيجية وطنية للتجارة الخارجية. • تطوير منظومة الحماية الوطنية لحماية المنتجات والخدمات الوطنية من الممارسات الضارة بالتجارة الدولية، وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية بالمملكة وبما يتوافق مع التزامات المملكة بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية. • تعزيز التكامل بين الجهات الحكومية داخل وخارج المملكة (مثل الجهات الترويجية والسفارات والملحقيات التجارية والقطاع الخاص) للوصول إلى الفرص والبيانات التجارية والاستثمارية بما يساهم في تنمية العلاقات التجارية لصالح المملكة.
الاتفاقيات	• محدودية اتفاقيات التجارة الحرة للمملكة.	• إبرام الاتفاقيات التجارية مع الدول والتكتلات الاقتصادية المستهدفة وفق موقف المملكة المُحدث لتحقيق أهداف رؤية المملكة 2030، وتمكين نفاذ الصادرات السعودية وتنافسيتها في الأسواق الخارجية.
الموارد البشرية	• ندرة الكوادر البشرية المتخصصة في مجال عمل الهيئة.	• برامج التدريب المتخصصة متوسطة المدى. • بناء القدرات والتنسيق مع المنظمات الدولية.
القطاع الخاص	• ضعف التنسيق والتمثيل للقطاع الخاص. • ضعف معرفة المكتسبات والحقوق التجارية الدولية. • عدم فعالية مجالس الأعمال الدولية المشتركة.	• إقامة ورش عمل لتوعية الصناعة المحلية في مجال المعالجات التجارية والاتفاقيات التجارية الدولية، وبحث سبل تعظيم الاستفادة منها. • تطوير أعمال مجالس الأعمال السعودية الأجنبية وحوكمتها.
الأنظمة والتشريعات	• عدم التزام دول مجلس التعاون بتطبيق فرض الرسوم في تحقيقات المعالجات التجارية؛ مما يحد من فعالية النظام الخليجي الموحد.	• إقرار مشروع النظام السعودي المعالجات التجارية في التجارة الدولية.

الهيئة العامة للتجارة الخارجية

Saudi General Authority of Foreign Trade

الهيئة العامة للتجارة الخارجية
Saudi General Authority of Foreign Trade